حركة التداولات شهدت نمواً والكميات إلى 83.14 مليار

تقرير: 2.07 في المئة أرباح مؤشر الكويت على المستوى السنوي خلال العام الماضي

■ ارتفاع قيم التداول بنهاية 2012 الى 7.21 مليارات دينار

مؤشرات الأسواق الخليجية

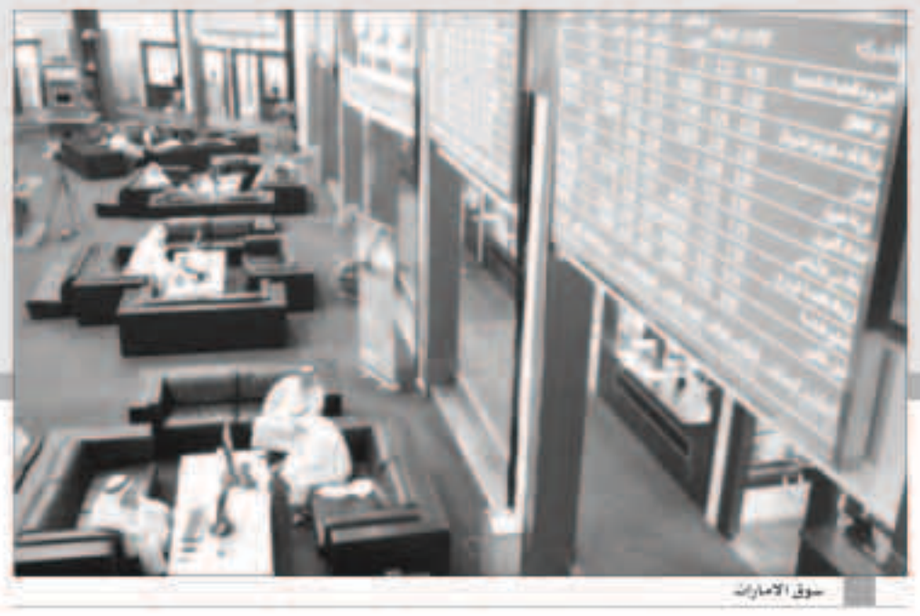
سوق الامارات

■ عدد الصفقات التي تم تنفيذها في الربع الرابع 343.4 ألف صفقة

شهدت مؤشرات الأسواق المالية عاما حافلا بالأحداث السياسية والاقتصادية وكانت محصلته للكثيرين اشبه بالمفاجئة لتتصدر مؤشرات الأسواق الإماراتية 5 مؤشرات خليجية في قائمة الرابحين خلال العام حسبما ذكر تقرير مباشر ليتصدر دبي الرابحين هذا العام بنسبة 19.89 في المئة وتلاه ابو ظبي بارتفاع 9.52 في المئة.وتبعهم السعودي الذي ارتفع بنسبة 5.98 في المئة وجاء الكويتي بارتفاع 2.07 في المئة ليكون العماني آخر الرابحين بنهاية 2012 محققا 1.15 في المئة لأعلى.وعلى الجانب الآخر تراجع البحريني 6.83 في المئة وهبط القطري 7.49 في المئة.

وانتهى عام 2012 بعد أن شهد العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية داخل الكويت وخارجها حيث سيطر المشهد السياسي على الساحة الكويتية طيلة العام تقريبا بداية من انتخاب برلمانين مرورا بتعالي أصوات المعارضة احتجاجا على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية حسبما ذكر تقرير مباشر وأخيرا تشكيل حكومة يتشكك الكثيرون في قدرتها على المرور من الأزمة والوصول بالبلاد إلى بر الأمان.

وفي خضم الأحداث ومع اقتراب النصف الأول من 2012 على نهايته تم تدشين مؤشر جديد للبورصة الكويتية أطلق عليه اسم مؤشر كويت 15 إضافة لتصنيف القطاعات المدرجة بالبورصة بشكل جديد لتتماشى مع المعايير العالمية. وبالرغم من الرقابة المشددة التي أولتها هيئة أسواق المال برعايتها سواء على البورصة أو الأسهم المدرجة فيها إلا أن تلك الإجراءات الرقابية لم تكن كافية للعبور بالسوق الكويتي من أزمته المتمثلة في تراجع مستويات السيولة مع فقدان الشهية لدى العديد من المتداولين نظرا لفقدانهم الثقة في السوق والجهات القائمة على إدارته.

وفي ظل الأحداث المتسارعة والعديدة التي جرت وقائعها على فترات مختلفة خلال العام والتي كان من المتوقع ان يكون لها مردود سلبي على المؤشرات الكويتية جاء الأداء على عكس تلك التوقعات حيث قاجات المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية الجميع وجاءت جميعها على ارتفاع حيث سجل مؤشرها السعري نموا سنويا نسبته 2.07 في المئة بإقفاله عند مستوى 5934.28 نقطة مقارنة بإقفاله نهاية 2011 عند مستوى 5814.2 نقطة لتتجاوز مكاسبه السنوية الـ120 نقطة بقليل.

على الجانب الآخر ارتفع أيضا المؤشر الوزني للبورصة بنهاية العام بنسبة اقتربت من 3 في المئة بمكاسب بلغت 12.03 نقطة وذلك بعد أن انهى آخر جلسات 2012 عند مستوى 417.65 نقطة مقابل 405.62 نقطة مستوى إقفاله نهاية العام الماضي.

وبالنسبة لمؤشر كويت 15 الذي انطلق العمل به منتصف شهر مايو الماضي - كما سبق وأشرنا - فقد انهى تعاملات العام عند مستوى 1009.09 نقطة رابحا 9.1 نقطة تقريبا حيث كان افتتاح المؤشر وقت تدشينه عند مستوى الألف نقطة ما يعني انه حقق ارتفاعا خلال تلك الفترة بحوالي 0.91 في المئة.

تجدر الإشارة إلى أن جلسات عام 2012 بلغ عددها 250 جلسة مقابل 246 جلسة في عام 2011 بينما بلغ عدد جلسات مؤشر كويت 15 منذ تدشينه وحتى نهاية تعاملات العام 159 جلسة.

وخلال جلسات 2012 ارتفع المؤشر السعري في 122 جلسة وتراجع في 126 واستقر في اثنتين بينما ارتفع المؤشر الوزني في 119 جلسة وتراجع في 128 أخرى واستقر في الثلاثة المتبقية. أما مؤشر كويت 15 فارتفع في 77 جلسة وتراجع في الـ82 المتبقية.

وبالنسبة لأداء المؤشرات الكويتية في الربع الرابع من 2012 فقد جاءت على تبيان حيث تراجع المؤشر السعري بنسبة 0.81 في المئة خاسرا 48.41 نقطة مقارنة بإقفاله نهاية الربع الثالث من العام عند مستوى 5982.69 نقطة وكذلك تراجع المؤشر الوزني بنسبة طفيفة بلغت 0.08 في المئة خاسرا 0.32 نقطة فقط حيث انهى المؤشر آخر جلساته في الربع الثالث من العام عند مستوى 417.97 نقطة بينما ارتفع مؤشر كويت 15 بمفرده مسجلا نموا فصليا بلغت نسبته 0.76 في المئة رابحا نحو 7.7 نقطة حيث كان إقفاله نهاية الربع الثالث من 2012 عند مستوى 1001.43 نقطة.

وبالنسبة لحركة التداولات خلال 2012 فقد شهدت نموا ملحوظا مقارنة بما تحقق العام الماضي حيث ارتفعت الكميات باكثر من 116 في المئة لتصل إلى 83.14 مليار سهم تقريبا مقارنة بنحو 38.34 مليار سهم في 2011.

كما ارتفعت قيم التداول بنهاية 2012 بنسبة تجاوزت الـ 19 في المئة لتصل لنحو 7.21 مليار دينار مقابل 6.06 مليارات دينار تقريبا في العام الماضي. هذا بالإضافة لارتفاع عدد الصفقات بنهاية العام الجاري لحوالي 1.2 مليون صفقة مقارنة بنحو 617.8 الف صفقة تمت في 2011 وهو ما يعني نموا في الصفقات اقتربت نسبته من 94 في المئة.

وشهدت تداولات البورصة الكويتية قفزة كبيرة خلال الربع الأخير من 2012 حيث ارتفعت الكميات بحوالي 64.3 في المئة وصولا لنحو 20.97 مليار سهم مقارنة مع 12.76 مليار سهم تقريبا في الربع الثالث من العام.

وبلغ عدد الصفقات التي تم تنفيذها في الربع الرابع من 2012 نحو 343.4 الف صفقة مقابل 238.1 الف صفقة تقريبا في الربع الثالث من العام بنمو تقدر نسبته بحوالي 44.2 في المئة.

وارتفعت قيم التداول في الربع الرابع من 2012 بحوالي 50 في المئة لتصل إلى 1.84 مليار دينار تقريبا مقارنة بنحو 1.23 مليار دينار في الربع الثالث من نفس العام.

تراجعت غالبية مؤشرات قطاعات السوق الكويتي بنهاية 2012 وذلك مقارنة بأداءها الافتتاحي مع الانطلاقة الجديدة لمؤشرات البورصة منتصف مايو الماضي والتي تم من خلالها زيادة عدد القطاعات من ثمانية إلى أربعة عشر قطاعا مع إعادة تصنيف الشركات داخل هذه القطاعات.

وتصدر قطاع الخدمات المالية قائمة التراجعات السنوية لقطاعات البورصة الكويتية بتسجيله انخفاضا اقتربت نسبته من 17 في المئة فيما ارتفعت مؤشرات قطاعي الأدوات المالية والبنوك فقط بتسجيلهما نموا بلغت نسبته 8.2 في المئة و0.49 في المئة على الترتيب بينما استقر قطاع المنافع عند مستوى الألف نقطة.

بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنهاية العام الجاري 28.94 مليار دينار تقريبا مقابل نحو 28.55 مليار دينار في نهاية 2011 بزيادة تقدر بحوالي 390 مليون دينار شكلت نموا سنويا نسبته 1.4 في المئة تقريبا.

وبلغت المكاسب السوقية للبورصة الكويتية في الربع الأخير من 2012 نحو 670 مليون دينار تقريبا شكلت نموا ربع سنويا بنحو 2.4 في المئة حيث بلغت القيمة السوقية للبورصة في نهاية الربع الثالث من العام الجاري حوالي 28.27 مليار دينار.

وحول التوقعات للبورصة الكويتية في العام القادم قال إبراهيم الفيلكاوي الخبير الاقتصادي والمحلل الفني في حديث خاص لـ مباشر أن 2013 ربما يكون عام الحسم البورصوي ليس على الكويت فحسب وإنما على المنطقة بشكل عام موضحا لازلنا نسمع عالميا عن الركود الأمريكي وكذلك المشاكل الأوروبية ومنطقة اليورو وخليجيا فإن أغلب البورصات الخليجية تتحرك وفق مسارات محسوبة جدا وتعتمد على القرارات التي ستصدر من خلال حكوماتها.

وبالنسبة للبورصة الكويتية تحديداً - ومن المنظور الحكومي - توقع الفيلكاوي أن تستمر التصريحات الذهبية في التدفق طالما أن المعيار الحكومي والطاقم الإداري للحكومة لم يتغير سوى بتغيير الأماكن وأسلوب القرار حيث قال: عام 2013 لن يكون أفضل أيضا ما لم نر تفعيل صحيح للقوانين وإعادة النظر في البيئة المؤسسية في الكويت كذلك مع فتح الباب مرة أخرى للاستثمار الأجنبي ورجوع السيولة الأجنبية إلى السوق بعد هجرتها حيث تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن الكويت تعتبر بيئة طاردة وأصبحت في المراتب الأخيرة لهذا الاستثمار وليست بيئة مستقطبة له.

■ قطاع الخدمات المالية تصدر قائمة التراجعات السنوية للقطاعات

■ القيمة السوقية للبورصة 28.94 مليار دينار

بورصتي الإمارات

أجمع المحللون على أن 2012 كان عام عودة الثقة بالنسبة لأسواق الإمارات عموماً وسوق دبي المالي بشكل خاص حيث لم يبخل كل الاقتصاديين بالدولة ببذل كل جهد ممكن للمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية بدءا بنشاط القطاع المصرفي ومروراً على السيولة التي ضخت في القطاع العقاري وانتهاءً بالمشاريع الضخمة والمبادرات العديدة التي قامت بها حكومة الإمارة.

وكان زياد دباس مستشار بنك أبو ظبي للأوراق المالية قد قال في تصريح أن 2012 كان عاماً مميزاً بكل مؤشراته وارقامه بالنسبة لأسواق الإمارات عموماً وسوق دبي المالي بشكل خاص حيث استطعنا أن نلمس عودة الثقة في نفوس كل العاملين بالقطاع سواء المضاربين او شركات الوساطة بالإضافة إلى انخفاض مستوى المخاطر التي أدت إلى إقبال ملحوظ على عمليات الشراء والبيع لم يشهد له السوق مثيلاً منذ أزمة 2008/2009.

أيضاً أشار هيثم عرابي الرئيس التنفيذي لشركة غولف مينا للاستثمار في تصريحات له إلى أن أسواق الإمارات عموماً وسوق دبي المالي بشكل خاص كانا الأفضل على المستوى الخليجي على جميع الأصعدة مضيفاً بأن العام 2012 مثل نقطة تحول في مسار هذا السوق كسرت الخط الثابت في كثير من الأحيان والتنازلي في بعضها خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وانطوت آخر تداولات المؤشر العام لسوق دبي المالي بإغلاق آخر جلسات العام 2012 جلسة الاثنين 31 ديسمبر حيث سجل المؤشر العام ارتفاع بلغت نسبته 19.89 في المئة بمكاسب بلغت 269.14 نقطة وذلك بعد أن اغلق جلسة الاثنين 31 ديسمبر عند مستوى 1622.53 نقطة مقارنة مع إغلاق آخر جلسات العام الماضي والتي كانت عند مستوى 1353.39 نقطة وكانت أعلى نقطة وصل إليها خلال العام 2012 هي 1768.71 نقطة وكانت تحديدا بجلسة 4 مارس 2012 اما عن ادنى نقطة للمؤشر خلال هذه الفترة فهي 1294.10 نقطة والتي كانت جلسة 16 يناير 2012.

واستهل المؤشر العام لسوق دبي المالي الربع الاول من عام 2012 على ارتفاع بلغت نسبته 21.9 في المئة حيث اغلق جلسة 29 مارس 2012 عند مستوى 1648.87 نقطة مقارنة مع إغلاق الجلسة الاخيرة من العام 2011 عند مستوى 1353.39 نقطة بمكاسب للمؤشر بلغت 295.48 نقطة وعن قيم وأحجام تداولات المؤشر خلال الربع الاول من العام فقد سجل المؤشر إجمالي أحجام بلغ 17.6 مليار سهم حققت ما قيمته 20.5 مليار درهم من خلال 255572 صفقة.

وجاء اداء مؤشر سوق دبي خلال الربع الثاني من العام على تراجع نسبته 11.95 في المئة بخسائر بلغت 187.57 نقطة وذلك بعد ان اغلق آخر جلسات شهر يونيو 2012 عند مستوى 1451.87 نقطة مقارنة مع إغلاق آخر جلسات شهر مارس 2012 عند مستوى 1648.8 نقطة وسجل المؤشر خلال هذه الفترة أحجام تداول بلغت 8.7 مليارات سهم بقيم تداولات بلغت 11.9 مليار درهم من خلال 157920 صفقة.

وحقق المؤشر مكاسب في الربع الثالث من العام الجاري بلغت 118 نقطة بعد انهى الجلسة الأخيرة من هذا الربع عند مستوى 1569.5 نقطة مقارنة مع إغلاق آخر جلسات شهر يونيو عند مستوى 1451.8 نقطة ليكون بذلك قد سجل ارتفاع نسبته 8 في المئة خلال الربع الثالث وكانت أعلى نقطة وصل إليها المؤشر خلال هذه الفترة 1631.07 نقطة وكانت بجلسة 1 مايو 2012 في الوقت الذي كانت فيه ادنى نقطة هي 142534 نقطة بجلسة 4 يونيو الماضي وبلغت أحجام المؤشر في هذا الربع 6.9 مليارات سهم حققت ما قيمته 8.2 مليارات درهم من خلال 105633 صفقة.

وشهد الربع الرابع من العام 2012 ارتفاع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 3.38 في المئة وذلك بعد أن انهى المؤشر تعاملات الجلسة الأخيرة من شهر ديسمبر 2012 عند مستوى 1622.53 نقطة مقارنة مع إغلاقه في آخر جلسات شهر سبتمبر الماضي عند مستوى 1569.5 نقطة.

وقد سجل المؤشر أحجام تداولات خلال الربع الرابع بلغت 7.3 مليار سهم حققت ما قيمته 8.2 مليار درهم وجاءت هذه القيم والأحجام من خلال تنفيذ 98923 صفقة خلال الربع.

وجاء اداء حركة تداولات مؤشر السوق على نمو خلال عام 2012 حيث سجل المؤشر إجمالي أحجام تداول بلغت 40.5 مليار سهم بنمو نسبته 60.8 في المئة مقارنة مع أحجام تداولات العام الماضي البالغة 25.2 مليار سهم. وكذلك القيم فقد جاءت على نمو هي الأخرى خلال العام الجاري بنسبة 52 في المئة بعد بلغ إجمالي قيم المؤشر 48.8 مليار درهم مقارنة مع قيم العام الماضي البالغة 32 مليار درهم.

ولم يختلف الحال بالنسبة للصفقات فقد سجلت نموا نسبته 39.7 في المئة خلال عام 2012 بإجمالي صفقات بلغ 621434 خلال العام مقارنة مع 444814 مليون صفقة إجمالي صفقات العام 2011.

وجاء سهم تبريد على رأس قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا خلال العام 2012 بنسبة ارتفاع بلغت 144 في المئة بعد أن اغلق آخر جلسات العام عند مستوى 1.210 درهم مقارنة مع إغلاق آخر جلسات العام الماضي عند مستوى 0.496 درهم تلاه سهم امان بنمو نسبته 119 في المئة حيث أغلق السهم عند مستوى 0.933 درهم مقارنة مع إغلاقه في جلسة 29 ديسمبر 2011 عند مستوى 0.426 درهم وحل بالمركز الثالث سهم تمويل بمكاسب 107.3 في المئة بعد أن انهى تعاملاته عند مستوى 1.140 درهم مقارنة مع 0.550 درهم إغلاق آخر جلسات العام الماضي. اما عن الأسهم المتراجعة فقد تصدرها سهم مزايا بنسبة تراجع بلغت 70.4 في المئة ليغلق عند مستوى 0.90 درهم مقارنة مع إغلاقه في جلسة 29 ديسمبر 2011 عند مستوى 2.520 درهم تلاه سهم بنك المشرق بتراجع 44.8 في المئة حيث انهى تعاملات الجلسة الأخيرة من العام عند مستوى 55 درهم مقارنة مع إغلاق آخر جلسات العام 2011 عند مستوى 99.5 درهما.

وجاء سهم إعمار متصدر باقي الأسهم من حيث القيم مسجلا قيم تداولات بلغت 11.9 مليار درهم مستحوذا على 24.4 في المئة من إجمالي قيم السوق خلال العام وبلغت أحجام السهم 3.7 مليار سهم باستحواذ نسبته 9.2 في المئة من إجمالي أحجام السوق ككل.

وأما عن الأحجام فقد تصدرها سهم تمويل خليج بإجمالي أحجام تداول بلغ 4.3 مليارات سهم استحوذ بها على نسبة 10.6 في المئة من إجمالي أحجام السوق وبلغت قيم السهم 2.8 مليار درهم مستحوذا على 5.8 في المئة من إجمالي قيم السوق.

غلب اللون الأخضر على أداء قطاعات السوق خلال العام 2012 حيث ارتفع 7 قطاعات مقابل تراجع قطاع واحد فقط وهو قطاع البنوك واستقرارا الباقي وجاء على رأس هذه الارتفاعات قطاع الخدمات بنسبة ارتفاع بلغت 144 في المئة حيث اغلق مؤشر القطاع عند مستوى 437.36 نقطة مقارنة مع إغلاق الجلسة الأخيرة من العام عند مستوى 179.28 نقطة وبلغت أحجام تداول القطاع خلال العام 3.2 مليار سهم 2012.

سوق أبو ظبي

استهل سوق ابو ظبي المالي تداولات العام 2012 باداء إيجابي بعد الخسائر الكبيرة التي تعرض لها خلال العام الماضي على وقع الضغوط القوية على الأسواق خلال العام 2011 بسبب آثار الأزمة المالية العالمية التي كانت لا تزال تلقي بظلالها على اداء الأسواق.

وكان للاداء الإيجابي للسوق خلال شهر مارس من العام 2012 الدور الكبير في ان ينهي مؤشر السوق تداولات الربع الاول بمكاسب 6.3 في المئة بإضافة 157.15 نقطة إلى رصيده لينهي تداولات مارس والربع الأول عند مستوى 2553.00 نقطة.

ولكن هذه المكاسب اغرت المتداولين ان يلجئوا إلى عملية جني ارباح خلال الربع الثاني مما دفع بمؤشر السوق إلى الهبوط بنهاية الربع الثاني بخسائر بلغت 4.13 في المئة ليتخلى المؤشر العام للسوق عن 105.38 نقطة من قيمته هبطت به بنهاية مارس والربع الثاني إلى مستوى 2447.62 نقطة ليحقق خسائره الربعية الوحيدة خلال العام 2012. وجاء الربع الثالث من العام 2012 ليشهد تحقيق اعلى مكاسب ربعية لسوق ابو ظبي بنسبة 6.45 في المئة مضيفا 157.79 نقطة إلى رصيده بعد ان حقق ارتفاعا في جميع الشهور الثلاثة يوليو اغسطس سبتمبر لينهي المؤشر جلسات الربع الثالث عند مستوى 2605.41 نقطة.

اما عن اداء سوق ابو ظبي خلال الربع الرابع والاخير من العام 2012 فقد جاء إيجابيا كذلك بمكاسب بلغت 0.98 في المئة ليضيف المؤشر 25.45 نقطة إلى رصيده وصلت به إلى مستوى 2630.86 نقطة بنهاية آخر جلسات ديسمبر والربع الرابع وذلك رغم تعرضه للخسائر على مستوى شهر ديسمبر بتراجع نسبته 1.6 في المئة فاقدا 43.7 نقطة من قيمته حيث كان قد انهى تداولات شهر نوفمبر عند مستوى 2674.56 نقطة.

ونتيجة للاداء الإيجابي لسوق ابو ظبي خلال الربع الأول والثالث والرابع فقد جاءت محصلة الاداء السنوي خضراء بارتفاع نسبته 9.52 في المئة خلال العام 2012 حيث اضاف المؤشر العام للسوق 228.58 نقطة إلى رصيده خلال العام وذلك مقارنة بإغلاقه بنهاية العام الماضي والذي كان عند مستوى 2402.28 نقطة.

اللون الأحمر يغلب على تداولات السوق القطرية

جاءت محصلة اداء البورصة القطرية بنهاية 2012 على تراجع نسبته 4.79 في المئة وذلك بعد إنهائه آخر جلسات السنوية عند مستوى 8358.94 نقطة حسبما ذكر تقرير مباشر مقارنة بإقفاله نهاية العام الماضي عند مستوى 8779.03 نقطة ما يعني تحقيق المؤشر لخسارة بلغت 420.09 نقطة.

وبالنسبة لأداء قطاعات السوق السبعة بنهاية هذا العام فقد غلب اللون الأحمر على أغلب القطاعات وتصدرها قطاع النقل بتراجع نسبته 8.3 في المئة تلاه مؤشر قطاع الاتصالات بنسبة تراجع بلغت 7.6 في المئة.

فيما جاء قطاعين على ارتفاع في تلك الفترة وهما قطاع الخدمات بنسبة ارتفاع بلغت 11.7 في المئة تلاه قطاع الصناعة بنسبة ارتفاع بلغت 3.4 في المئة.

ومع نهاية تعاملات العام 2012 بلغ حجم التداولات الكلي في السوق القطري 2.42 مليار سهم تقريبا مقارنة بنحو 2.30 مليون سهم في العام الماضي بارتفاع قدر نسبته بحوالي 5.45 في المئة.

من ناحية أخرى بلغت قيم تداولات البورصة القطرية هذا العام حوالي 71.46 مليار ريال مقابل نحو 83.51 مليار ريال في العام السابق بتراجع قدر نسبته بحوالي 14.4 في المئة.

أما إجمالي صفقات هذا العام فبلغ عددها 881663 صفقة مقابل 1119101 صفقة في العام الماضي بتراجع قدر نسبته حوالي 21.2 في المئة.

وخلال تلك الفترة احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى من حيث القيمة حيث استحوذ على ما نسبته 31.8 في المئة تلاه قطاع العقارات بنسبة 27.65 في المئة تلاه قطاع الصناعة بنسبة 17.03 في المئة وأخيرا قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية فقد استحوذ على 11.61 في المئة من إجمالي القيم.

وأما من حيث نسبة الاستحواذ على الكميات بين قطاعات السوق فقد تصدرها قطاع العقارات بنسبة استحواذ بلغت 42.06 في المئة تلاه قطاع البنوك بنسبة 24.5 في المئة تلاه قطاع الصناعة بنسبة 10.7 في المئة واخيرا قطاع الخدمات بنسبة 9.12 في المئة.

وخلال هذا العام استحوذ سهم إزدان القابضة خلال تعاملات العام 2012 على ما نسبته 17.33 في المئة من إجمالي قيم التداولات بالسوق القطري.

تلاه سهم صناعات قطر مستحوذا على ما نسبته 8.56 في المئة وحل ثالثا سهم مصرف الريان مستحوذا على نسبة 7.64 في المئة.

وأما عن القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالسوق القطري بنهاية هذا العام فقد ارتفعت بنسبة 0.55 في المئة حيث بلغت 459.88 مليار ريال مقابل 457.35 مليار ريال بنهاية العام الماضي.

السوق البحريني تأثرت بتداعيات الأزمة العالمية

تأثرت حركة التداولات في العام 2012 في معظم البورصات وأسواق المال العربية ومنها بورصة البحرين سلبيا بتداعيات الأزمة المالية العالمية علاوة على تأثر هذه البورصات بالأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها عدد من دول المنطقة بالإضافة إلى استمرار تأثر العديد من اقتصاديات دول العالم بانعكاسات أزمة الديون التي شهدتها دول الاتحاد الأوربي والتي كان لتداعياتها تأثيرا سلبيا على التعاملات في بعض بورصات دول المنطقة.

يذكر أن مملكة البحرين قد واجهت بعض الاعتراضات الشعبية فيما سمي بمظاهرات دوار اللؤلؤة وانتقلت تلك الاعتراضات إلى درجة من التصعيد تدخل على إثرها جيش الجزيرة وهو جيش دفاع موحد لدول مجلس التعاون الخليجي.

وكنتيجة منطقية للأسباب السابقة فقد انخفض مؤشر البحرين بنهاية 2012 بنسبة 6.83 في المئة ليغلق اليوم عند المستوى 1065.61 نقطة مقابل 1143.69 نقطة في نهاية العام الماضي ليفقد من خلالها 78.08 نقطة من قيمته وذلك خلال 245 جلسة تداول في عام 2012.

هذا وقد تباين أداء التداولات خلال العام الجاري بين الارتفاع والتراجع حيث شهدت أحجام التداولات ارتفاعا بلغت نسبته 20.6 في المئة حيث حقق السوق نحو 627.67 مليون سهم مقابل 520.22 ملايين سهم في العام 2011 بفارق 107.447 مليون سهم.

وعلى صعيد قيم التداولات فقد ارتفعت أيضاً بنسبة 5 في المئة لتحقق نحو 110.245 مليون دينار بحريني مقابل 105 مليون دينار في العام 2011 بفارق 5.3 مليون دينار.

في حين تراجعت الصفقات المنفذة خلال العام الحالي لتصل إلى 10.01 الف صفقة مقابل 11.81 الف صفقة في العام الماضي بتراجع 15.3 في المئة بفارق 1.806 الف صفقة.

ومن ناحية القيمة السوقية للسوق البحريني في العام 2012 فقد تراجعت بنسبة 6.7 في المئة على كافة القطاعات فيما عدا قطاع الخدمات حيث بلغت 5.83 مليار دينار مقابل 6.25 مليار دينار في العام الماضي بخسارة بلغت 619.2 مليون دينار من قيمته السوقية ويذكر انها قد بلغت 7.56 مليارات دينار في العام 2010 إن القيمة السوقية بسوق البحرين تشهد انخفاضا منذ العام 2010.

وقد استحوذ قطاع البنوك التجارية على أكبر نسبة من القيمة السوقية خلال العام الحالي لتصل إلى 2.327 مليار دينار مقابل 2.4 مليار دينار لتشكل ما نسبته 39.9 في المئة من إجمالي القيمة السوقية متراجعة بنسبة 2.7 في المئة عن العام الماضي.

أما قطاع الاستثمار فقد شكلت نسبته 27.5 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لتصل إلى 1.60 مليار دينار مقابل 1.68 مليار دينار في العام 2011 بتراجع 4.37 في المئة.